

## دور معايير الاعتماد في تحسين جودة مدارس التعليم الأساسي دراسة مقارنة للمعايير القومية مع بعض النماذج الدولية المستخدمة بمصر

[١٤]

أحمد محمد الشيخ<sup>(١)</sup> - محمود محمد صُبح<sup>(٢)</sup> - أحمد محمود الرفاعي<sup>(٣)</sup>  
(١) باحث بمعهد الدراسات والبحوث البيئية، جامعة عين شمس (٢) كلية التجارة، جامعة عين شمس (٣) إدارة التخطيط والجودة، مديرية التربية والتعليم بالغربية

### المستخلص

في ضوء الأهمية المتزايدة للتعليم في تحقيق التقدم والتنمية المستدامة لأي مجتمع، فإن تحسين جودته تُعد أمراً هاماً للدول المتقدمة والنامية على حدٍ سواء. لذلك فإن الهدف من هذا البحث هو : دراسة مدى فاعلية مدخل الجودة في تحسين مدارس التعليم الأساسي في مصر، وتقييم أهمية المعايير في منظومة جودة التعليم في مؤسسات التعليم الأساسي المصرية، وتحليل معايير الهيئة القومية لضمان جودة التعليم والاعتماد لمرحلة التعليم الأساسي بالمقارنة مع اثنين من أشهر معايير الاعتماد الدولية المستخدمة في مصر، هما : معايير آياسك (AIAASC)، ومعايير أدفانسد (Advanced).

وقد اعتمدت الدراسة على استخدام المنهج المقارن لتحديد أوجه الشبه والاختلاف بين خطوات وعمليات الاعتماد الكاديمي في جهات الاعتماد الثلاثة، وذلك اعتماداً تحديد متغيرات المقارنة في ثلاث محاور هي: دليل سياسات وإجراءات الاعتماد، ودليل معايير الجودة المدرسية، ودليل أدوات جمع البيانات، ومن ثم تحديد نقاط الاختلاف والالتقاء بين النماذج الثلاثة وذلك بهدف استخلاص أفضل الممارسات التي يمكن تطبيقها في المدارس المصرية. وقد توصلت الدراسة إلى أن المعايير الوطنية تتمتع بقدر كبير من الشمول والمرونة والقابلية للتطبيق تجعلها لا تقل جدارة عن النموذجين محل المقارنة، بل تتفوق عليهما في كثير من الجوانب، وهو ما يجعلها جديرة بالوصول بالمدارس المصرية لمستوى أفضل من الوضع الحالي. كما كشفت الدراسة عن بعض الممارسات الجيدة في معايير (AIAASC) ومعايير (Advanced) التي يمكن الاستفادة منها في تطوير المعايير المصرية وزيادة فاعليتها.

كما قدم البحث مجموعة من التوصيات والتي من أهمها : ضرورة تفعيل دور الهيئة في نشر ثقافة الجودة في المؤسسات التعليمية التوعوية بأهميتها، وتطبيق أكثر من مستوى للاعتماد

الأكاديمي للمدارس المصرية أسوة بالنموذجين الأمريكيين محل المقارنة، وتعزيز التعاون بين الهيئة القومية لضمان جودة التعليم والاعتماد والمركز القومي للتقويم التربوي والامتحانات من أجل التحقق من المستوى الحقيقي للمستويات التحصيلية للطلاب، وتعزيز التعاون بين الهيئة ووزارة التربية والتعليم لاستكمال أدلة المعلم لجميع المواد والصفوف الدراسية بحيث تحتوي تلك الأدلة على نواتج التعلم في المجالات الثلاثة، وزيادة الاهتمام بتفعيل زيارت رصد التقدم السنوية والتي تتابع فيها الهيئة تحسن أداء المدرسي بناء على خطط التحسين وتقارير الزيارات السابقة.

### مقدمة

أدركت الدول المتقدمة أن مواردها البشرية هي أهم ثروتها، ومن ثم تنبعت إلى أن الاستثمار في البشر هو أولى الاستثمارات وأعلاها عائداً، وأن المنظومة التعليمية الجيدة هي مفتاح الرفاهية ومحور التنمية المستدامة، لذلك أصبح الاهتمام بالتعليم وجودته من أهم أولويات تلك الدول. وقد أثمرت جهود كثير من الدول المتقدمة عن أنظمة تعليمية ذات جودة عالية تتوافق مع طموحاتها خططها في الحصول على مخرجات تعليمية تساهم في نهضتها وتنميتها، وأوضح تلك الأمثلة النظام التعليمي في بريطانيا واليابان وأمريكا، وغيرهم من دول العالم المتقدمة. وقد أوضح (زاهر، ٢٠٠٥) أن جودة التعليم هي استراتيجية شاملة تركز على منظومة من القيم وتستمد حركتها من قاعدة معلوماتية قوية يمكن أن تمكن المعنيين من توظيف مواهب العاملين واستثمار قدراتهم ومهاراتهم في مختلف مجالات العملية التعليمية على نحو إبداعي لتحقيق التحسين المستمر، كما أشار (الندني، ٢٠١٠) إلى أهمية اقتناع المسؤولين عن المنظومة التعليمية بجدوى تبني نهج الجودة الشاملة كأداة فعالة لمعالجة قضايا ومشاكل التعليم العام. وفي المقابل فإن أغلب حكومات الدول النامية - ومن بينها مصر - دائماً ما تصرح بأن قضايا التعليم وتطويره وتجويده تنصدر أجندات عملها وأولويات اهتماماتها، إلا أن هذا الاهتمام لم يترجم إلى واقع عملي ولم تكن له ثمار ملموسة. وقد أشار (شريف، ٢٠٠٢) إلى أثر التعليم على مؤشرات التنمية البشرية في مصر وفق ما اشارت إليه الكثير من الدراسات المحلية والعالمية، ومن ثم فإن ربط التعليم بخطط التنمية، ومراعاة التنسيق بينهما لم يعد خياراً لدى صانعي القرار في مصر. إلا أن الزيادة المضطردة في أعداد السكان قد ألقت بأعباء متزايدة على الطلب على التعليم؛ مما أدى إلى اتجاه الدولة للتوسع الكمي على حساب

الإنفاق على عناصر الجودة التعليمية، وقد انعكس ذلك في : ارتفاع كثافة الفصول، وتعدد الفترات الدراسية، وضعف التجهيزات المدرسية، والمناهج، والبرامج، وطرائق التدريس، والوسائل، وكفايات المعلمين، والمدراء، وأنظمة وأساليب وأدوات التقييم.

### مشكلة البحث

أظهرت التجارب والخبرات الدولية أن أهم سمات الأنظمة التعليمية الناجحة هي وجود آلية لضمان جودة النظام التعليمي للتأكد قدرته المستمرة على تقديم أفضل خدمة تعليمية للطلاب (Mona & Michael, 2010) وذلك من خلال وجود معايير لجودة العملية التعليمية يمكن من خلالها تقييم المؤسسة التعليمية بشمول وموضوعية لأظهار نقاط القوة والضعف التي توجد في المؤسسة، وبالتالي الإقرار بكفاءتها وجودة مخرجاتها، أو الكشف عن نواحي القصور والمساعدة في علاجها. وفي الوقت نفسه فإن الجهة المنوط بها هذا الدور في مصر وهي " الهيئة القومية لضمان جودة التعليم والاعتماد" يقتصر دورها على اعتماد المؤسسات التعليمية وفق معايير الجودة التي حددتها. وعلى الرغم من مرور أكثر من عقد على إنشاء الهيئة، وعلى الرغم من حصول مئات المؤسسات التعليمية في ربوع مصر على شهادة اعتماد الجودة من الهيئة، إلا أن الأثر الملموس لجودة التعليم سواء من حيث الكم أو النوعية لا تتناسب مع الطموحات والآمال التي صاحبت إنشاء الهيئة.

وقد أشارت (الخطة الاستراتيجية للتعليم قبل الجامعي ٢٠١٤ - ٢٠٣٠) الصادرة عن وزارة التربية والتعليم المصرية في عام ٢٠١٤ في معرض تحليلها لواقع ومشكلات التعليم في مصر؛ أن أولوية جودة التعليم تأتي في الأولوية الثانية بعد أولوية الإتاحة، كما أشارت الخطة إلى أن هناك قصوراً شديداً في جودة التعليم العام في مثل تتمثل أهم ظواهره في :

- تدنى جودة نوعية التعليم وغياب المكون التكنولوجي.
- غياب الاهتمام بالتحسين الكيفي للمناهج، من خلال رؤية نقدية لعمليات التطوير القائمة، والنظرة المستقبلية التي يمكن تبنيها، تطوير الكتاب المدرسي بشقيه الطباعي والتعليمي والبدائل التقنية له.

- غياب الأنشطة المدرسية وكيفية تفعيلها، كجزء هام وضروري لاستكمال عمليات التعليم والتعلم.
  - نظم التقويم والامتحانات ومشكلاتها، والرؤية المستقبلية لتطوير منظومة التقويم التربوي.
  - انفصال مخرجات التعليم العام عن حاجات المجتمع .
  - ضعف الإنتاجية والكفاءة التعليمية، وانخفاض جاذبية المدرسة.
  - غياب المحاسبية والشفافية في النظام التعليمي.
- ومن هنا كان لابد ووقفة محاسبة يراجع فيها المعنيون بجودة العملية التعليمية جدوى تلك الجهود المبذولة ومدى إمكانية تحسينها وزيادة عائداتها من خلال إعادة تشخيص دور الهيئة القومية لضمان جودة التعليم، ومراجعة شاملة لمعايير الاعتماد وكيفية تطبيقها والمشاكل التي تحول دون فعاليتها. ولعل من أفضل أساليب تحسين الأداء هي مقارنة وتحليل التجارب الدولية والنماذج الناجحة لمعايير التقييم والاعتماد المدرسي التي أظهرت قابلية للتطبيق في مجتمعات تتشابه ظروفها مع الواقع المصري.

### أسئلة البحث

- يحاول البحث الإجابة على تساؤل رئيسي وهو: إلى أي مدى تحقق معايير الهيئة القومية لضمان جودة التعليم والاعتماد متطلبات الجودة التعليمية الشاملة في مؤسسات التعليم الأساسي المصرية؟
- ولإجابة على هذا التساؤل سيسعى البحث للإجابة على عدد من التساؤلات الفرعية، وهي:
- ما مدى فاعلية مدخل الجودة الشاملة في تحسين مخرجات مؤسسات التعليم الأساسي؟
  - ما دور معايير الاعتماد في تحقيق جودة مدارس التعليم الأساسي؟
  - كيف يمكن الاستفادة من بعض التجارب الدولية الناجحة في بناء منظومة معايير قومية أكثر فاعلية؟

## أهداف البحث

يهدف البحث إلى:

- دراسة مدى فاعلية مدخل الجودة في تحسين مدارس التعليم الأساسي في مصر.
- تقييم أهمية المعايير في منظومة جودة التعليم في مؤسسات التعليم الأساسي المصرية.
- تحليل معايير الهيئة القومية لضمان جودة التعليم والاعتماد لمرحلة التعليم الأساسي بالمقارنة مع اثنين من أشهر معايير الاعتماد الدولية المستخدمة في مصر، وهما: معايير منظمة آياسك (AIAASC)، ومعايير منظمة أدفانسد (Advanced).
- تسليط الضوء على الممارسات الناجحة والتميزة للمعايير الدولية محل الدراسة، وتحديد مدى إمكانية تطبيق تلك الممارسات في بيئة عمل المؤسسات التعليمية المصرية.

## أهمية البحث

### الأهمية النظرية

- أهمية التعليم كأحد أهم ركائز التنمية المستدامة ومن ثم ضرورة الاهتمام بقضايا تحسينه وتطويره.
- الاهتمام المتزايد بنشر فلسفة الجودة الشاملة وتطبيقاتها كأحد أدوات تطوير المنظومة التعليمية.

### الأهمية التطبيقية

- تقديم توصيات وإشادات للمهتمين بجودة التعليم قبل الجامعي من خلال تحديد أنسب الممارسات المهنية في المعايير الثلاثة محل الدراسة للتطبيق على الحالة المصرية.
- اقتراح نموذج عملي للخطوات اللازمة لتحقيق الجودة الشاملة في مؤسسات التعليم الأساسي في ضوء معايير قومية فعّالة.
- مساعدة مؤسسات التعليم قبل الجامعي على تحقيق الجودة الشاملة في ضوء ظروف وإمكانات كل مؤسسة، وليس اعتماداً على معايير شكلية أو قوالب جامدة لا تراعي ظروف المؤسسة وإمكاناتها.

## فروض البحث

قدم البحث ثلاثة فروض رئيسية كأسباب محتملة للمشكلة محل الدراسة :  
الفرض الرئيسي الأول: لا توجد علاقة بين استخدام مدخل الجودة الشاملة، ومعايير الاعتماد وبين تحسين مخرجات مؤسسات التعليم الأساسي.  
الفرض الرئيسي الثاني: لا تحقق معايير الاعتماد الوطنية متطلبات الجودة التعليمية الشاملة في مؤسسات التعليم الأساسي المصرية.  
الفرض الرئيسي الثالث: لا يمكن الاستفادة من النماذج الدولية الناجحة المستخدمة في مصر في بناء منظومة معايير قومية أكثر فاعلية.

## محدود البحث

- الحدود المكانية: تم دراسة معايير الاعتماد المستخدمة في هيئات الاعتماد الثلاثة في مدارس التعليم الأساسي في جمهورية مصر العربية.
- الحدود الزمانية: تم إجراء البحث على المعايير الثلاثة بين عامي ٢٠١٨ و ٢٠١٩

## منهج البحث

اعتمد البحث على المنهج الوصفي المقارن، والذي يتناسب مع طبيعة الدراسة التي تهدف إلى دراسة وتحليل ومقارنة معايير الاعتماد الثلاثة السابق ذكرها، وكذلك تحليل ومقارنة أدلة السياسات والإجراءات وأدوات جمع البيانات للكشف عن مدى كفاءتها في تحقيق الجودة الشاملة بالمؤسسة التعليمية، فضلاً عن استخدام المنهج في دراسة وتحليل بعض الدراسات والبحوث ذات العلاقة، لاستخلاص وتبني أفضل الممارسات التي يمكن من خلالها تطوير المعايير المصرية، والاستفادة من بعض ممارسات المعايير الأجنبية التي ثبتت بالتجربة أنها تحقق نتائج جيدة في ظروف مماثلة للحالة المصرية.

### مصطلحات البحث

- **الجودة الشاملة:** هي فلسفة إدارية حديثة تنتهج نظام إداري شامل قائم على إحداث تغييرات إيجابية وجريية لكل شيء في المنظمة، بهدف تحسين وتطوير كل مكوناتها للوصول إلى أعلى جودة في مخرجاتها بأقل تكلفة للوصول إلى أعلى درجة من رضا العملاء من خلال إشباع حاجاتهم ورغباتهم وفق توقعاتهم. (يزيد قتادة، ٢٠١٢)
- **الاعتماد الأكاديمي:** الاعتراف العلني لمدرسة ما أو معهد أو كلية أو جامعة أو برنامج دراسي متخصص تتوافر فيه مؤهلات ومعايير تعليمية معينة معترف بها رسمياً، ويتضمن الاعتراف تقييم علمي مقبول لجودة مؤسسة التعليم أو البرنامج بهدف التشجيع نحو التطوير والتحسين المستمر. (محمد الدحام، ٢٠٠٧)
- **معايير الاعتماد:** هي مؤشرات رمزية تُصاغ بصورة مواصفات أو شروط تحدد الصورة المثلى لما ينبغي أن يتوافر لدى المؤسسة التعليمية التي وضعت من أجلها المعايير، والتي تسعى إلى تحقيقها. وهذه المواصفات أو الشروط يتم الإتفاق عليها وضبطها وتحديدها للوصول إلى رؤية واضحة لمدخلات النظام التعليمي وعملياته ومخرجاته تحقيقاً لأهدافه المنشودة. (محمد الريح، ٢٠١٣)

### الدراسات السابقة

اعتمدت الدراسة على عدد من الدراسات السابقة منها:

- ١- **دراسة حامد محمد علي الشمراني (٢٠٠٨):** هدفت الدراسة إلى وضع معايير مقترحة لتحقيق الجودة التعليمية بمدارس التعليم العام بالمملكة العربية السعودية في ضوء معايير بالدريج للجودة الشاملة، التعرف على إمكانية تطبيق تلك المعايير، وقد توصلت الدراسة إلى عدة نتائج من أهمها: إمكانية تطبيق معايير بالدريج للجودة الشاملة، وضرورة تبني وزارة التربية والتعليم فكرة تطبيق هذه المعايير في مدارس التعليم العام بالمملكة، وأن تعمل الوزارة على وضع الآليات المناسبة لتطبيق تلك المعايير.

٢- **دراسة ريمون معلولي (٢٠١٠):** هدفت الدراسة إلى التعرف على واقع البيئة المادية لمدارس مرحلة التعليم الأساسي. من خلال بطاقة ملاحظة مصممة وفق معايير الجودة الشاملة، إلى جانب التعرف واقع الأنشطة البيئية التي يمارسها الطلاب بتوجيه ومشاركة معلمهم من خلال استبانة لرصد الأنشطة التربوية الممارسة ذات الطابع البيئي، والتعرف طبيعة العلاقة بين مستويات الواقع البيئي للمدرسة ومستويات ممارسة الأنشطة البيئية. وقد توصلت الدراسة إلى انخفاض مستويات ممارسة الأنشطة البيئية، كما أفادت بتفاوت مستويات الممارسة من نشاط لآخر. خلص البحث إلى حزمة من المقترحات والتوصيات بشأن إعادة النظر في البيئة التعليمية لتكون منسجمة مع التطور في النظم والأساليب التربوية، وكذلك تفعيل دور الطلبة في تحقيق أهداف المنهاج من خلال تفعيل مشاركتهم في النشاط التربوي .

٣- **دراسة شريف محمد شريف (٢٠٠٢):** هدفت الدراسة إلى الوقوف على مفهوم التنمية البشرية وأبعادها، والمشاركة المجتمعية ودورها في تحقيق التنمية، مع توضيح مؤشرات التنمية البشرية في مصر، وفق ما أشارت إليه بعض الدراسات المحلية والعالمية، كما تناولت الدراسة دور التعليم في تحقيق التنمية البشرية في مصر. وقد قدمت الدراسة بعض التوصيات منها ضرورة ادخال المفاهيم التنموية في مناهج التعليم، وضرورة ربط التعليم بخطط التنمية، ومراعاة التنسيق بينهما.

٤- **دراسة أحمد بن عبد العزيز الدندني (٢٠١٠):** هدفت الدراسة إلى وضع تصور مقترح لتطبيق إدارة الجودة الشاملة في مدارس الثانوي العام بالمملكة العربية السعودية، كما توصلت الدراسة إلى معرفة أهم المعوقات المادية والبشرية لتطبيق إدارة الجودة الشاملة في مدارس الثانوي العام بالمملكة ومتطلبات تطبيقها من خلال استعراض سبل التغلب على تلك العقبات من وجهة نظر المعنيين. وقد قدمت الدراسة عدداً من التوصيات أهمها ضرورة اقتناع المسؤولين في وزارة التربية والتعليم بجدوى تطبيق إدارة الجودة الشاملة وأهميتها لمعالجة قضايا ومشاكل التعليم العام.



**٥- دراسة أحمد نصحي أنيس الشربيني الباز (٢٠٠٨): هدفت الدراسة إلى بحث**

مدى إمكانية استخدام مدخل إدارة الجودة الشاملة في التعليم الثانوي العام في مصر بغرض التوصل إلى تصور مقترح لتفعيل الكفاءة الداخلية لمدارس التعليم الثانوي العام في مصر، وبيان أهم الأساليب المقترحة لتفعيل الكفاءة الداخلية لمدارس التعليم الثانوي العام في مصر في ضوء مدخل إدارة الجودة الشاملة. وقد أوصت الدراسة بأهمية التطوير والإصلاح التربوي وتقدير جهود الباحثين والعاملين في مجال التطوير التربوي والاستفادة من تلك الجهود.

**٦- دراسة ساليس، إدوارد (Sallis, Edward: 2014): استعرضت الدراسة**

أهمية الجودة الشاملة في التعليم، وأشارت الدراسة أنه على الرغم من أن تبني مفهوم الجودة الشاملة ليس إلزامياً في كثير من المؤسسات التعليمية؛ إلا أنه أصبح ضرورة للوفاء برؤية الأنظمة التعليمية ورسالتها ومسئوليتها تجاه مجتمعاتها. وقد خلصت الدراسة إلى أن تحقيق الجودة الشاملة في مؤسسات التعليم يتطلب توافر مجموعة من العوامل أهمها القيادة الفعالة، وروح الفريق، والممارسات الديمقراطية في صنع القرار، وتوافر معايير للأداء تُمكن الإدارة من الكشف عن نواحي القصور.

**٧- دراسة دراسة نيكولاس، سباول (Spaull, Nicholas:2014): هدفت**

الدراسة إلى تحليل جودة التعليم في أحد عشر دولة أفريقية في جنوب الصحراء، ودراسة العلاقة المتبادلة بين جودة التعليم واقتصاديات تلك الدول، وأثر المستوى الاقتصادي للطبقات الفقيرة على حرمان أولادها من فرص تعليمية جيدة، وبالتالي عدم قدرتهم على تحسين مستواهم الاجتماعي والاقتصادي في المستقبل. ومن هنا فقد خلصت الدراسة إلى أهمية جودة التعليم في رفع المستوى الاقتصادي والاجتماعي للطبقات الفقيرة، مع التسليم بأن التعليم الجيد لا يمكن إتاحتها إلا من خلال توفير التمويل الحكومي الملائم.

ويختلف هذا البحث عن الدراسات السابقة التي تتناول قضايا جودة التعليم والجودة الشاملة لمؤسساته في أن أياً من هذه الدراسات لم يناقش - وفقاً لما اطلع عليه الباحثون - العلاقة بين معايير الهيئة القومية لضمان جودة التعليم والاعتماد وبين متطلبات تحقيق الجودة

الشاملة بما يلائم واقع المؤسسات التعليمية المصرية على اختلاف ظروفها وامكاناتها. كما أن الدراسات السابقة لم تتناول مقارنة المعايير المصرية مع معايير الاعتماد الدولية السابق ذكرها، أو تتعرض للعلاقة بين منهج الجودة الشاملة كأحد أدوات تطوير العملية التعليمية، وبين معايير الهيئة القومية لضمان جودة التعليم والاعتماد كأداة للحكم على مدى تحقق مستوى الجودة المنشود في مؤسساتنا التعليمية.

### الأطار النظري للبحث

في ضوء الاهتمام المتزايد بقضايا التعليم وجهود تجويده وزيادة فعاليته فقد تزايد الاهتمام بالوسائل التي قد تساعد في تحقيق تلك الغاية. ويُعد الاعتماد الأكاديمي أحد أهم وسائل الارتفاع بجودة المؤسسات التعليمية في جميع أنحاء العالم على اختلاف المستويات والأنظمة التعليمية. وقد ذاع استخدام مصطلح الاعتماد الأكاديمي على نطاق واسع خلال العقود الثلاثة الأخيرة باعتباره أحد الآليات الهامة لضبط وضمان جودة المؤسسات التعليمية أو البرامج التي تقدمها.

**وقد عرّفت المؤسسة الدولية للتعليم العالي للاعتماد الأكاديمي بأنه " الاعتراف العلي لمدرسة ما أو معهد أو كلية أو جامعة أو برنامج دراسي متخصص تتوافر فيه مؤهلات ومعايير تعليمية معينة معترف بها رسمياً، ويتضمن الاعتراف تقييم علمي مقبول لجودة مؤسسة التعليم أو البرنامج بهدف التشجيع نحو التطوير والتحسين المستمر، الذي وبعد ضرورياً لكي تتحمل المؤسسة التعليمية المسؤولية أمام نفسها (وأمام عملائها) عن تحقيق أهداف واضحة من خلال برامج تعليمية مناسبة، فضلاً عن ضرورة التأكد من مدى التزام المؤسسة التعليمية بالمعايير المحددة والمقبولة سلفاً للممارسات المهنية التي تقوم بها من خلال وضع معايير الحكم على كفاءة الطلاب والمؤسسة التعليمية والإدارة والمناهج والشئون المالية والإدارية، ثم تقييم المؤسسة التعليمية في ضوء تلك المعايير لاعتمادها، ثم المراجعة المستمرة لها بهدف التأكد من استمراريتها في استيفاء المعايير (محمد الدحام، ٢٠٠٧).**

وقد بدأ الاهتمام بالمعايير في مجال التعليم ثمانينيات القرن الماضي في الولايات المتحدة الأمريكية حيث أعتبرها الكثيرون من علماء التربية أداة فعالة لضمان نجاح وتميز

المؤسسات التعليمية، فهي تساعد على وضوح الأهداف التي تسعى المؤسسة التعليمية إلى تحقيقها لجميع المعنيين من العاملين بالمؤسسة، أو الطلاب، أو أولياء الأمور، أو المجتمع المحلي، كما تساعد المعايير على توفير أسس وقواعد واضحة لتقييم أداء المؤسسة التعليمية وتقييم أداء المتعلمين في ضوء المعارف والمهارات التي حددتها المعايير. (محمد الأمير وعبدالله العوامة، ٢٠١٧)

**أهمية الاعتماد الأكاديمي:** تداخلت مجموعة من العوامل المحلية والدولية جعلت من الاعتماد الأكاديمي لمؤسسات التعليم عموماً ولمؤسسات التعليم الأساسي بصفة خاصة ضرورة ملحة، وليست ترفاً أو رفاهية حتى في الدول النامية والفقيرة. فالاعتماد الأكاديمي نظراً لما يوفره من استغلال أمثل للموارد يُعد ضرورة لتحقيق أقصى عائد ممكن من الاستثمارات المحدودة بتلك الدول في مجال التعليم، لذلك فإن الاعتماد الأكاديمي له الكثير من المبررات ومنها:

١. تشجيع المؤسسات التعليمية على تحقيق أهدافها من خلال القيام بعمليات التقييم الذاتي وكشف نقاط ضعفها بنفسها وبالتالي ابتكار حلول نابعة من داخل المؤسسة مما يجعل تلك الحلول أكثر فاعلية من أن تكون مفروضة عليها من الخارج.
٢. نشر ثقافة التحسين المستمر باعتباره أحد أهم مبادئ الاعتماد الأكاديمي.
٣. التأكد من جودة مخرجات العملية التعليمية في ضوء مراجعتها مع معايير جودة موثوق بها.
٤. توفير قدر أكبر من الشفافية والمحاسبية في إدارة مؤسسات التعليم.
٥. زيادة ثقة المجتمع المحلي وأولياء الأمور والمستفيدين في جودة عمليات ومخرجات المؤسسة التعليمية.

**أنواع الاعتماد الأكاديمي:** انقسمت أغلب الأدبيات على تقسيم الاعتماد إلى ثلاثة أنواع

وهي

١. **الاعتماد المؤسسي أو العام Institutional Accreditation:** وهو أكثر أنواع الاعتماد شيوعاً في المؤسسات التعليمية، كما أنه النوع المستخدم لاعتماد مؤسسات التعليم

الأساسي التي هي موضع هذه الدراسة ؛ وهو اعتماد المؤسسة التعليمية ككل وفقا لمعايير محددة مثل كفاية المرافق والموارد التعليمية والكفاءة المهنية للمعلمين والعاملين ومدى توافر الخدمات الأكاديمية والطلابية والخدمات المعاونة، وكذلك المناهج الدراسية ومستويات إنجاز الطلاب في ضوء نواتج التعلم المستهدفة، والكفاءة الإدارية والتنظيمية للمؤسسة، وعلاقة المؤسسة بالمجتمع وأولياء الأمور وذلك استناداً إلى المعايير والمؤشرات والأدلة وقواعد التقدير ذات علاقة بكل مجال من مجالات الأداء داخل المؤسسة التعليمية وفقا للمستويات المعيارية التي تستخدمها جهات الإعتماد.

٢. **الإعتماد البرامجي أو التخصصي Programming Accreditation**: وهو الاعتماد الممنوح لأحد البرامج المتخصصة التي تقدمها المؤسسة التعليمية. ولا يُمنح هذا الاعتماد إلا لمؤسسة تعليمية حاصلة على الاعتماد العام في كثير من الأحيان، وهو يعني الاعتراف ببرنامج أكاديمي أو قسم معين من أقسام مؤسسة تعليمية، وذلك بعد التأكد من تطابق هذا البرنامج مع معايير جهة الاعتماد البرامجي أو التخصصي.

٣. **الاعتماد المهني Professional Accreditation**: ويُقصد به الاعتراف بالكفاءة المهنية لشخص معين لممارسة مهنة معينة من قبل جهة اعتماد مهني ذات صلاحية لذلك مثل النقابات المهنية أو الاتحادات أو الروابط المهنية. ولا شك أن الاعتماد المهني أو اشتراط الحصول على ترخيص لمزاولة المهنة مهم في رفع مستوى العاملين بهذه المهنة لما تشترطه جهة الاعتماد المهني من مستوى معين من التأهيل التعليمي والكفاءة المهنية.

## إجراءات البحث

**منهج الدراسة**: استعان الباحثون بالمنهج المقارن وتحليل ومقارنة سياسات ومعايير الاعتماد لدى الهيئة القومية لضمان جودة التعليم والاعتماد لمرحلة التعليم الأساسي بالمقارنة مع ومعايير هيئة أدفانسد (Advanced)، ومعايير هيئة آياسك (AIAASC)، وكذلك تحليل ومقارنة عمليات التقييم الذاتي، وأدوات جمع البيانات وخطط التحسين في النماذج الثلاثة محل الدراسة.

**نطاق الدراسة:** تهدف الدراسة إلي مقارنة نماذج الاعتماد الثلاثة المطبقة على مدارس التعليم الأساسي في مصر خلال فترة البحث (بين عامي ٢٠١٨ و٢٠١٩) من قِبَل جهات الاعتماد الثلاثة، بهدف استخلاص أفضل الممارسات في النماذج الثلاثة التي يمكن من خلالها تطوير المعايير المصرية، والاستفادة من بعض ممارسات المعايير الأجنبية التي تبث بالاستقراء والتجربة أنها تحقق نتائج جيدة في البيئة التعليمية المصرية.

**أدوات الدراسة ومصادر البيانات:** اعتمد الباحثون على دراسة وتحليل الوثائق الرسمية للمؤسسات الثلاثة فيما يخص:

١ - أدلة السياسات والإجراءات المتعلقة بعمليات الاعتماد وإجراءاتها لدى جهات الاعتماد الثلاثة.

٢ - أدلة معايير الاعتماد جودة مدارس التعليم الأساسي لدى جهات الاعتماد الثلاثة.

٣ - أدلة وأدوات جمع البيانات لدى جهات الاعتماد الثلاثة.

فضلاً عن الاستعانة بإصدارات جهات الاعتماد الثلاثة المتعلقة بعمليات الاعتماد وإجراءاتها.

**إجراءات الدراسة:** يعتمد المنهج المقارن على أربع خطوات أساسية وهي:

١- **تحديد موضوع المقارنة:** وهو مقارنة عمليات الاعتماد الأكاديمي لمدارس التعليم العام لدى جهات الاعتماد الثلاثة محل الدراسة.

٢- **تحديد متغيرات المقارنة:** والتي تتمثل في ثلاثة متغيرات هي إجراءات الاعتماد، ومعاييرها، وأدوات جمع بياناتها.

٣- **تفسير البيانات والمعلومات محل المقارنة:** من خلال دراسة جوانب الاتفاق والاختلاف في المتغيرات السابق تحديدها.

٤- **الوصول لنتائج المقارنة:** وهي تقييم المعايير المصرية بالمقارنة بغيرها، ثم تحديد أفضل وأنسب الممارسات التي يمكن نقلها والاستفادة منها وتطبيقها في الواقع التعليمي المصري في ضوء ظروفه وإمكاناته.

وقد بدأ البحث بتحليل عمليات الاعتماد لدى الهيئة القومية لضمان جودة التعليم والاعتماد، ثم جمعية الاعتماد الدولية الأمريكية للمدارس والكليات للاعتماد المدرسي (آياسك

(AIAASC)، ثم هيئة أدفانسد (Advanced) ثم تحديد أوجه الشبه والاختلاف واستخلاص النتائج على النحو التالي:

### أولاً: التحليل المقارن لمعايير وخطوات الاعتماد لدى الهيئة القومية لضمان

**جودة التعليم والاعتماد:** تأسست الهيئة القومية لضمان جودة التعليم والاعتماد بموجب قانون رقم ٨٢ لسنة ٢٠٠٦، وقد حددت الهيئة رؤيتها " أن تصبح هيئة رائدة معترف بها محلياً وإقليمياً ودولياً كهيئة لضمان الجودة والاعتماد وشريكاً رائداً في تطوير التعليم في مصر " وأن رسالتها هي "الارتقاء بمستوى جودة التعليم وتطويره المستمر واعتماد المؤسسات التعليمية وفقاً لمعايير قومية تتسم بالشفافية وتتلائم مع المعايير الدولية".

#### ١) معايير الاعتماد لدى الهيئة القومية لضمان جودة التعليم والاعتماد: تعد (وثيقة

المستويات المعيارية لضمان جودة واعتماد مؤسسات التعليم قبل الجامعي - مرحلة التعليم الأساسي - الإصدار الثالث) المرجعية الأساسية لاعتماد مدارس التعليم الأساسي، وقد تم بناء وثيقة المستويات المعيارية من خلال تسعة مجالات تسعة مجالات، وهي:

(أ) **رؤية المؤسسة ورسالتها:** ويتطلب هذا المجال وجود وثيقة واضحة ومعلنة لرؤية المؤسسة ورسالتها، وأن يسعى المعنيون لتحقيقها، وأن تظهر تلك الرؤية والرسالة في أداءات المعنيين بالمؤسسة من خلال الأنشطة والتدريبات والبرامج، وأن يشارك المجتمع المحلي في تحقيقها.

(ب) **القيادة والحوكمة:** يتطلب هذا المجال أن توفر القيادة المدرسية نظاماً لإدارة المؤسسة يعكس القوانين واللوائح المنظمة للعمل بما يحقق أهداف العملية التعليمية بجوانبها الفنية والإدارية، كما أشار المجال إلى ضرورة أن تطبق القيادة نظاماً لتفويض السلطات وتحديد المسؤوليات، فضلاً عن ضرورة اتباع القيادة أساليب ديمقراطية في إدارة المؤسسة وصنع القرار.

(ج) **الموارد البشرية والمادية:** وتتطلب ممارسات هذا المجال أن توظف المؤسسة الموارد البشرية لتحقيق نواتج التعلم المستهدفة من خلال توظيف المؤسسة الخبرات البشرية طبقاً لمتطلبات توصيف المهام بما يحقق نواتج التعلم المستهدفة. كما يجب أن يظهر ذلك في كفاءة توظيف المؤسسة لمواردها. كما تركز ممارسات المعيار على ضرورة تواجد خطط

للأمن والسلامة، وأن تنمي المؤسسة مهارات المتعلمين في اتباع قواعد الأمن والسلامة واستيفاء المبني المدرسي للمواصفات من حيث تناسب الفصول وحجرات الأنشطة مع أعداد المتعلمين وخصائص المرحلة.

**(د) المشاركة المجتمعية:** وتتطلب ممارسات هذا المجال وجود شراكة فعالة بين المؤسسة والأسرة والمجتمع المحلي من خلال توظيف قاعدة بيانات أولياء الأمور، وممثلي للمجتمع المحلي والاستعانة بهم طبقاً لخطة مبنية علي دراسة الاحتياجات الفعلية للمؤسسة، بما يسهم في تطوير العملية التعليمية.

**(هـ) ضمان الجودة والمساءلة:** وتتطلب ممارسات هذا المجال أن تضع المؤسسة نظاماً داخلياً لضمان الجودة من خلال القيام بعمليات مراجعة داخلية لأدائها دورياً لتشمل تقييم دراسة التقويم الذاتي وخطة التحسين للتحقق من استيفاء معايير الجودة والتأهل للاعتماد وبما يضمن تحقيق نواتج التعلم المستهدفة.

**(و) المتعلم:** يهتم هذا المجال بالمستوى التحصيلي، والمهارت العامة للطلاب حيث تتطلب ممارسته أن يحقق المتعلمين نواتج التعلم المستهدفة في المواد الأساسية من خلال تحقيق ٦٥ % فأكثر من المتعلمين نسب نجاح ٨٠ % فأكثر في نتائج متوسط الفصلين الدراسيين معاً. كما يتطلب المجال تنمية المهارات العامة للمتعلمين من خلال المشاركة في الأنشطة المختلفة داخل المؤسسة مثل ممارسة المهارات الاجتماعية السليمة مع الآخرين.

**(هـ) المعلم:** تركز ممارسات هذا المجال على تخطيط المعلم لعمليتي التعليم والتعلم في ضوء نواتج التعلم المستهدفة بما يحقق النمو المتكامل لشخصية المتعلم من خلال تتوافر شروط التصميم الجيد لعناصر تخطيط الدرس، ومراعاة الاتساق والتكامل بين هذه العناصر من خلال استخدام استراتيجيات متنوعة تحقق نواتج التعلم الشاملة، وتركز على استراتيجيات التعلم النشط، وأن يقدر المعلمون أهمية استخدام تلك الاستراتيجيات في تحقيق نواتج التعلم.

**المنهج الدراسي:** يهتم هذا المجال بالممارسات الداعمة للمنهج مثل توافر خرائط متكاملة للمنهج تشمل جوانب التعلم المختلفة (المعرفية /المهارية/ الوجدانية) بشكل يتناسب مع المرحلة الدراسي، وأن تتضمن خرائط المنهج نواتج تعلم إضافية تسهم في تفعيل الأنشطة الإثرائية للمنهج، وأن تساعد أنشطة التعليم والتعلم في تحقيق تلك النواتج.

**المناخ التربوي:** تهتم ممارسات هذا المجال بتوفير البيئة الداعمة لعمليات التعليم والتعلم من خلال توفير خدمات الإرشاد والدعم التربوي للطلاب، والعاملين، وأولياء الأمور، كما يهتم المجال بأن تؤسس المؤسسة لعلاقات جيدة بين أعضائها والمجتمع المحلي، ومع المؤسسات التعليمية المحيطة، بما يساعد على تحقيق رؤية ورسالة المؤسسة. كما يهتم المجال بتوفير مناخ مؤسسي داعم لرضا العاملين والمتعلمين والمعنيين عن المؤسسة، مع استخدام اليات لتقويم مستوى تحقيق رضا المعنيين.

٢) **التقييم الذاتي لدى الهيئة:** ويشتمل على ثلاث مراحل هي :

أ) **مرحلة التهيئة والاستعداد:** وتشتمل تشكيل فريق قيادة ضمان الجودة، ودراسة ومناقشة مفاهيم ضمان الجودة والمساءلة والمتطلبات اللازمة لتحقيقها، وتشكيل فرق عمل ضمان الجودة.

ب) **مرحلة دراسة التقييم الذاتي:** وتشتمل تشكيل فريق قيادة التقييم الذاتي للمؤسسة، والتخطيط لدراسة التقييم الذاتي، وتشكيل وتدريب فرق العمل، وجمع ومعالجة البيانات.

ج) **مرحلة إعداد التقرير النهائي:** ويشتمل علي نواحي القوة والضعف في الفاعلية التعليمية والتربوية وجوانب فاعلية نظام الجودة، والمتطلبات المستقبلية.

٣) **أدوات جمع البيانات لدى الهيئة** تعتمد الهيئة علي أربعة أدوات رئيسية هي:

أ- مقاييس أداء الطلاب في الاختبارات التحصيلية.

ب- فحص الوثائق والسجلات في مختلف مجالات المنظومة المدرسية.

ت- المقابلات الفردية والجماعية مع أصحاب المصلحة.

ث- بطاقات التقييم وقوائم الفحص.

ج- الملاحظة.



## ثانياً: التحليل المقارن لمعايير وخطوات الاعتماد لدى جمعية الاعتماد الدولية الأمريكية للمدارس والكليات للاعتماد المدرسي (AIAASC):

تميز (AIAASC) بين ثلاث مستويات من الاعتماد وهي الاعتماد المبدئي مدته عام، والاعتماد المؤقت ومدته عام أيضاً، الاعتماد الكامل ومدته خمس سنوات. وتشابه إجراءات الأنواع الثلاثة إلى حد كبير باستثناء المتطلبات التي ينبغي أن تلبها المدرسة وفق كل نوع من أنواع الاعتماد الثلاثة. وتشمل خطوات الاعتماد الكامل ما يلي:

١- إعداد المرافق وفق قوائم التحقق المقدمة من (AIAASC).

٢- إجراء تقييم ذاتي وفق نموذج للتقييم الذاتي على موقع (AIAASC).

٣- جمع الأدلة والشواهد وتنظيمها.

٤- استضافة زيارة الاعتماد الكامل لإثبات أن المدرسة تفي بالمعايير.

٥- تحديث خطة تحسين المدرسة بناء على تقرير اعتماد فريق الزيارة.

١. **معايير الاعتماد لدى (AIAASC):** ترصد معايير (AIAASC) للاعتماد رؤية ورسالة

المدرسة، وكيف تختار المدرسة المناهج الدراسية، وشهادات ومؤهلات الموظفين، وإجراءات التشغيل، والقوة المالية للمدرسة، وخطط التحسين المدرسية التي تم تطويرها، وغيرها من العناصر الرئيسية التي تثبت أن المدرسة المعتمدة هي مدرسة جيدة، وتتبع أفضل الممارسات التي ثبت استخدامها في أفضل المدارس الدولية. وقد تم وضع معايير اعتماد (AIAASC) لتناسب مع المدارس الدولية من خلال تطبيق الممارسات التعليمية عالية الجودة، يتم استخدامها من قبل المدرسة للتقييم الذاتي لممارساتها وبرامجها لضمان توفير تعليم عالي الجودة لجميع الطلاب، من خلال خمسة مجالات:

أ- **رؤية المدرسة ورسالتها وأهدافها الاستراتيجية:** ويهدف هذا المعيار إلى التأكد من أن المدرسة قد وضعت رؤية ورسالة لمستقبل طلابها الذي يتضمن نظرتها للمجتمع العالمي، ويسعى نحو انخراط طلابها فيه. والتأكد من وضع الرؤية والرسالة على أساس بحوث شملت جميع أصحاب المصلحة.

- ب- **البرنامج التعليمي:** ويشمل البرنامج التعليمي كيفية وضع المنهج وتقديمه ومتابعته وتحديثه وتطوير طرق التدريس وما تقوم به المدرسة من جهود أخرى لتحقيق أنشطة تعليمية عالية الجودة. كما أن خبرة ومؤهلات أعضاء هيئة التدريس، والتطوير المهني المستمر والمتابعة والتشجيع الدائم للهيئة التدريسية، واستخدام تكنولوجيات تعليمية ملائمة، هي أمور حيوية لنجاح البرنامج التعليمي يجب التحقق من فعاليتها بانتظام من خلال التقييمات الداخلية والخارجية لتعلم الطلاب.
- ت- **الدعم الإداري ودعم المرافق:** ويهتم هذا المعيار بتعزيز فرص التعلم المتاحة للطلاب من خلال هيكل دعم إداري جيد ومنظم يحدد جميع المهام والمسؤوليات الإدارية بوضوح، وكفاية وجودة المرافق والموارد المدرسة لتوفير بيئة تعليمية تساعد في تقديم فرص تعليمية مناسبة، واستدامة الموارد المالية المتاحة للمدرسة وتأمين احتياجاتها المستقبلية.
- ث- **خدمات دعم الطلاب:** ويقصد بها الخدمات التي تقدم لدعم الطالب تعليمياً وصحياً ونفسياً واجتماعياً. مثل توافر غرفة لمصادر تعلم، وتوافر موارد تكنولوجية حديثة، وتوافر خدمات المشورة والدعم النفسي والاجتماعي، والتواصل مع الأسر التي يحتاج أبناءها إلى الدعم، وتوافر الرعاية الطبية الأساسية من خلال إتاحة عيادة مدرسية للرعاية الطبية طارئة، وتوافر الفنيين الطبيين المؤهلين، فضلاً عن توفير الأنشطة التعليمية اللاصفية والأنشطة المصاحبة للمناهج الدراسية وفرص المشاركة المجتمعية المتبادلة بين المدرسة والمجتمع.
- ج- **إدارة الجودة وتحسين المدارس:** ويركز المعيار على وجود نظام داخلي لإدارة الجودة، وأن تلتزم المدرسة بإجراء تقييم شامل ومستمر للمجالات التعليمية والإدارية لتحديد مجالات القوة وضمان استدامتها، وجوانب الضعف والعمل على تحسينها. كما يشير المعيار إلى ضرورة أن تقوم المدرسة بعمل "الملف التشخيصي" والذي يتشابه هذا الإجراء مع تشخيص (Advanced diagnostic)، ومع التقييم الذاتي في المعايير المصرية ويهدف إلى تحليل طبيعة الطلبة الذين تخدمهم المدرسة، وخصائص مجتمعها المحلي، وأداء الطلبة ومستوياتهم الدراسية وذلك كبدية لرسم خطة التحسين المدرسي وفق أهداف المدرسة. وينبه المعيار إلى أن تحسن أداء الطلاب هو أهم وأقوي المؤشرات على تحسن المدرسة، لذلك يجب أن تتمحور حوله جميع جهود التحسين المدرسية.

٢. **التقييم الذاتي لدى (AIAASC):** تقترض (AIAASC) أن تستخدم المدارس هذا التقييم الذاتي كإطار لإعداد وتوثيق مؤهلات المدرسة للاعتماد، كما أنه عند الانتهاء منه بنجاح، سيعكس صورة واضحة للمدرسة بجوانب قوتها وضعفها مما سيساعد في وضع ورصد خطة لتحسين المدارس. ويتناول التقييم الذاتي المعايير مؤشرات المعايير بحيث يتم تقييم كل مؤشر على مقياس خماسي متدرج يقيس مدى توافق المدرسة مع المؤشر عبر ست خطوات هي:

- أ- تشكيل اللجنة التوجيهية من مجموعات أصحاب المصلحة.
- ب- إجراء تقييم ذاتي وفق النموذج على التعرف على نقاط القوة وفهم نقاط الضعف.
- ت- جمع الأدلة والشواهد مؤشر وتنظيمها في مجلد منفصل لكل معيار.
- ث- بناء خطة التحسين المدرسية مع إعطاء الأولويات التحسينية للمؤشرات ذات التقييمات المنخفضة.

ج- البدء في تنفيذ خطط التحسين قبل زيارة الاعتماد الكامل.

ح- استقبال زيارة الاعتماد الكامل للتحقق من تلبية المدرسة لمعايير الاعتماد.

خ- تحديث ومراجعة خطة تحسين المدرسة بناء على تقرير فريق الاعتماد.

٣. **أدوات جمع البيانات لدى (AIAASC):** تركز (AIAASC) على أداتين فقط هما :

- أ- **قوائم التحقق:** وهي خمسة قوائم تشمل المباني والسلامة، ودورات المياه، والفصل الدراسي، والمكتبة، والمختبرات والتكنولوجيا، والعيادة المدرسية.
- ب- **استطلاعات الرأي:** على ثلاثة نماذج لاستطلاع رأي عينات من أصحاب المصلحة من الطلاب وأولياء الأمور والموظفين باستخدام مقياس خماسي للإجابة على أسئلة الاستبيانات .

**ثالثاً: التحليل المقارن لمعايير وخطوات الاعتماد لدى هيئة أدفانسد**

**(Advanced):** منظمة (Advanced) هي التجمع التربوي الأكبر في العالم حيث تجمع خبرة أكثر من مائة عام من الممارسة التربوية الميدانية لاعتماد المؤسسات والأنظمة التعليمية. وترى (Advanced) أن معايير جودة المؤسسات والأنظمة المدرسية توفر مجموعة من

المحكات التقييمية التي تضمن الأساس اللازم لبناء وتنفيذ خطة التحسين المستمر الذي تتشده (Advanced) للمؤسسات التي تسعى للحصول على اعتمادها.

١. معايير الاعتماد لدى هيئة أدفانسد (Advanced): وتكون من ثلاثة مجالات رئيسية هي:

أ- القدرات القيادية: لا شك أن قدرة قيادة المؤسسة التعليمية على ضمان تقدماً نحو تحقيق أهدافها هي أهم محكات الفاعلية التنظيمية. ولا يمكن أن يتحقق ذلك إلا بوضوح تلك الغايات لقادة المؤسسة أولاً، ثم القدرة على التواصل مع أصحاب المصلحة وإشراكهم في تلك الغايات بطريقة فعالة. لذلك فقد بدأت معايير الأداء لدى (Advanced) بمجال القدرات القيادية، ومن خلال أحد عشر معياراً تناول المجال دور الجوانب القيادية في جودة المؤسسة التعليمية بدءاً من صياغة رؤية ورسالة وأهداف المؤسسة التعليمية، ومروراً بضمان جودة العمليات، والتغذية الراجعة، والمخرجات وانتهاءً بالمتابعة الدائمة لعمليات التحسين المستمر.

ب- القدرات التعليمية: يعد أثر علميات التعليم والتعلم محكاً أساسياً لمدى نجاح أي منظومة تعليمية. لذلك يستعرض هذا المجال إثني عشر معياراً تركز جميعاً على ضمان وجود بيئة تعليمية قائمة على توقعات عالية لأثر عمليات التعليم والتعلم، بالإضافة إلى وجود آليات واضحة وجيدة تضمن تحليل نتائج تلك العمليات في المؤسسة التعليمية

ت- مجال قدرات الموارد: تعد كفاءة وفاعلية استخدام وتوزيع الموارد عنصراً أساسياً لنجاح أي منظومة. كما أن نجاح دور القيادة المدرسية في توفير ودعم حاجات المؤسسة التعليمية بالموارد البشرية والمادية والمالية هو أحد دعائم نجاح المدرسة. لذلك فإن هذا المجال يتناول دور المؤسسة التعليمية في توظيف مواردها المختلفة في دعم النمو المهني للعاملين وتوفير الدعم والخدمات المساندة للعمليات التعليمية وضمان الاستدامة المالية؛ وذلك من خلال ثمانية معايير.

٢. خطوات الاعتماد لدى (Advanced): تختلف خطوات الاعتماد لدى أدفانسد عن النموذجين السابقين، فالاعتماد لدى أدفانسد هو بداية لرحلة مستمرة للتحسين وليس هدفاً في حد ذاته، وليس نهاية لجهود التحسين. كما أن اعتماد الأداء المقبول لدى أدفانسد لا يقاس بمجرد

الحصول شهادة الاعتماد، ولكن بالحفاظ على التزام مثالي ومستمر بتحسين لنتائج الطلاب، ولعل من أبرز الاختلافات عن النموذجين السابقين أن زيارة المراجعة الخارجية تقع في منتصف الطريق وليس في نهايته. وتبدأ رحلة التحسين من خلال الربط على منصة (eProve™) وهي الواجهة الإلكترونية للمدرسة لدى أدفانس، والتي تتيح للمدرسة الانخراط في عملية التحسين من خلال الخطوات الست لرحلة التحسين وهي:

٣. أداة مشاهدة البيانات التعليمية الفعالة (eProve™ eleot): تعد أداة مشاهدة البيانات التعليمية الفعالة (eleot) من أهم ما يميز أدوات جمع البيانات لدى (Advanced). ففي حين تركز معظم جهات الاعتماد على نسبة نجاح المتعلمين كمقياس لجودة عمليات التعليم والتعلم داخل المؤسسة التعليمية فإن (Advanced) لا تركز فقط على تحقيق نواتج التعلم، بل تركز أيضاً على الطريقة التي يتم بها تحقيق تلك النواتج. فالهدف ليس فقط في تحقيق نواتج التعلم بكفاءة، بل يجب أيضاً أن يتم تحقيقها بالطريقة الصحيحة من خلال توافر الشروط المثالية لتحقيقها. ولهذا الهدف ابتكرت (Advanced) هذه الأداة لقياس تلك الشروط في البيئة التعليمية عبر المواد الدراسية المختلفة، كما اشترطت (Advanced) أن لاعتماد نتيجة الملاحظة باستخدام (eleot) أن تتم بواسطة ملاحظ معتمد من (Advanced) سبق تدريبه على استخدام وحصوله شهادة من (Advanced) باجتياز التدريب والاختبار بنجاح وذلك لتضمن (Advanced) دقة نتائج الملاحظات، التي تحتاج إلى خبرة تربوية من المقيّم، فضلاً عن مهارات التعامل مع رابط (eProve™ eleot) على واجهة مدرسته على الموقع الإلكتروني. من خلال دخول ملاحظ (eleot) حجرة الدراسة مستخدماً هاتفه الذكي للدخول على رابط (eleot) الخاص بالمدرسة والمسجل عليه جميع معلمي المدرسة، ثم يختار اسم المعلم، والمادة الدراسية وموضوع الدرس، ووقت بدء الملاحظة ثم تبدأ عملية التقييم خلال قياس مدى توافر العناصر السبع لتحقيق بيئة تعليمية مثالية:

- (١) بيئة تعلم عادلة.
- (٢) بيئة ذات توقعات عالية.
- (٣) بيئة تعلم داعمة.

٤) بيئة تعليمية نشطة.

٥) بيئة تعليمية تتابع التقدم وتوفر التغذية الراجعة.

٦) بيئة تعليمية جيدة الإدارة.

٧) بيئة تعليمية رقمية.

أ- استطلاعات رأي أصحاب المصلحة eProve eleot Surveys<sup>TM</sup>: تعتبر استطلاعات

رأي أصحاب المصلحة حول المناخ والثقافة المؤسسية أحد أدوات (Advanced) لرسم صورة واضحة عن واقع المؤسسة التعليمية، وتتكون هذه الأداة من خمسة استبيانات موجهة لكل من أولياء الأمور، والمعلمين، والعاملين، وطلاب المرحلة الإعدادية والثانوية، وطلاب المرحلة الابتدائية. وتتم جميع استطلاعات الرأي من خلال الواجهة الإلكترونية (eProve<sup>TM</sup>) بطريقة تضمن سرية هوية صاحب الاستبيان لمنحه الحرية في التعبير عن رأيه في المدرسة بدون أي تحفظات.

ب- التشخيص eProveDiagnostic: يعد التشخيص (Diagnostic) بمثابة أداة للتقييم

الذاتي للمؤسسة التعليمية، وتقدم (eProve<sup>TM</sup>) لفريق الجودة القائم بالتشخيص أدوات تقنية تسهل تسجيل نتائج التشخيص، وتحديد مجالات التقدم في عوامل التشخيص السبعة، وتحديد الجوانب التي لا تزال بحاجة إلى الاهتمام، ويتكون التشخيص من مائة وعشرون مؤشراً موزعة على عوامل (Advanced) السبعة للجودة المدرسية، وهي:

- عامل التوجه الواضح
- عامل الثقافة الصحية
- عامل التوقعات العالية
- عامل أثر التدريس
- عامل إدارة الموارد
- عامل فاعلية المشاركة
- عامل قدرة التنفيذ

حيث تعكس تلك المؤشرات مدى توافر الممارسات أو الشروط اللازمة لدعم الفاعلية المؤسسية المتعلقة بكل عامل على مقياس خماسي متدرج، وفي نهاية كل عامل من العوامل السبعة يُتيح التشخيص إضافة الإحصاءات أو تعليقات متعلقة بمؤشرات هذا العامل.

ت- **زيارات المراجعة eProve Workspace**: بعد استكمال المدرسة لمعايير وضمانات الاعتماد والانخراط في عملية تحسين مستمر للفجوات التي أظهرتها أدوات (eProve™) وهي (أداة مشاهدة البيانات التعليمية الفعالة eleot، واستطلاعات رأي أصحاب المصلحة Surveys، والتشخيص Diagnostic)، ويمكن للمؤسسة أن تطلب استضافة ما يسمى (زيارة مراجعة الاستعداد Readiness Review)، للتأكد من قدرتها على تلبية السياسات والمعايير اللازمة لتحقيق الاعتماد، وذلك قبل استضافة (زيارة مراجعة الارتباط Engagement Review)، وهي الزيارة الرسمية للحصول على الاعتماد، ولعل أهم ما يميز اعتماد أدفانسد أن (زيارة مراجعة الارتباط) ليست نهاية الطريق؛ بل هي في منتصف الطريق لرحلة التحسين.

ث- **استراتيجيات التحسين eProve Strategies**: هي المرحلة الخامسة لرحلة التحسين، وقد أصدرت (Advanced) دليل بعنوان (التفكير الاستراتيجي والتخطيط للتحسين) لمساعدة المدارس على تنفيذ خطط تحسين بطريقة احترافية، من خلال وضع خطط مستقبلية مبنية على رؤية شاملة وتصور لمستقبل المؤسسة، وخطة واضحة المعالم لتحقيقها من خلال رؤية جماعية لأصحاب المصلحة لكافة المتغيرات المحلية والعالمية التي سيكون لها تأثير على الطلاب والمؤسسة والمجتمع من خلال أربع مراحل:

(1) بناء تصورات موضوعية عن مستقبل المؤسسة.

(2) التخطيط

(3) التنفيذ

(4) التقييم.

ج- **تحليل نتائج التحسين eProve Analytics**: حيث تحظى المدرسة عبر كل مرحلة بالدعم والمتابعة المستمرة وتقديم التغذية الراجعة من (Advanced) لكل ما تقدمه المدرسة

من بيانات ومعلومات عن أدائها بعد مراجعة وتحليل تلك النتائج ومقارنتها بالمعايير العالمية.

### نتائج البحث

بعد استعراض الإطار النظري للبحث ومقارنة النماذج الثلاثة بهدف اختبار الفرضيات الثلاثة للبحث تبين الآتي:

**اختبار صحة الفرض الأول:** الذي ينص على أنه "لا توجد علاقة بين استخدام مدخل الجودة الشاملة، ومعايير الاعتماد وبين تحسين مخرجات مؤسسات التعليم الأساسي"، فقد توصل البحث إلى عدم صحة الفرض، حيث أظهر البحث أن مدخل الجودة هو الطريق الأفضل لتحقيق مخرجات تعليمية عالية الجودة، فقد حققت المؤسسات والمنظمات التي تبنت فلسفة الجودة الشاملة نجاحات مبهرة سواء في قطاعات الصناعة أو التجارة أو الخدمات، وهو ما أكد على أن تبني مدخل الجودة الشاملة هو المدخل الأفضل لتحسين جودة مخرجات المؤسسات على اختلاف أنواعها ومنها المؤسسات التعليمية. لذلك فقد اهتم المعنيون بالتعليم بتلك الفلسفة التي أثبتت إمكانية تطبيقها في المؤسسات التعليمية.

**اختبار صحة الفرض الثاني:** الذي ينص على أنه "لا تحقق معايير الاعتماد الوطنية متطلبات الجودة التعليمية الشاملة في مؤسسات التعليم الأساسي المصرية" فقد توصل البحث إلى عدم صحة الفرض، فمن خلال استعراض نماذج الاعتماد الثلاثة أظهر البحث أن معاييرنا الوطنية تتمتع بقدر كبير من الشمول والمرونة والقابلية للتطبيق، تجعلها لا تقل جدارة عن النموذجين الأمريكيين، بل تتفوق عليهما في كثير من الجوانب، وهو ما يجعلها جديرة بالوصول بالمدارس المصرية لمستوى أفضل، كما كشفت الدراسة أيضاً عن بعض الجوانب السلبية في أدوار الهيئة القومية لضمان جودة التعليم والاعتماد، وفي وثيقة المستويات المعيارية لمرحلة التعليم الأساسي تتلخص في:

١- ضعف دور الهيئة في نشر ثقافة الجودة، والتوعية بأهميتها لجذب المدارس نحو تبني نهج الجودة.

٢- ضعف استخدام التقنيات الرقمية والاعتماد على شبكة الإنترنت في عمليات الاعتماد.



٣- لا يوجد لدى الهيئة سوى مستوى واحد فقط للاعتماد، في حين أن لدى (dvancED) و (AIAASC) ثلاث مستويات للاعتماد، يعتمد كل مستوى على أداء المدرسة في المجالات المرتبطة بإحراز تقدم في معايير الاعتماد، ونتائج أداء الطلاب، والتغذية الراجعة لخطط التحسين.

٤- تفنقر نماذج الهيئة وأدلتها المُساعدة إلى بعض الإضافات التي أظهرت الحاجة إليها المقارنة مع النموذجين الأمريكيين مثل : توفير لائحة داخلية نموذجية، وأدلة أصحاب المصلحة (دليل المعلم - دليل الطالب - دليل أولياء الأمور).

٥- اقتصار اعتماد المعايير المصرية في تقييم مستويات الطلاب على نتائج الاختبارات التحريرية الداخلية والعامّة، وهي اختبارات لا تمثل محكات قوية لتقييم المستوى التحصيلي للطلاب.

٦- كثرة عدد ممارسات المعايير المصرية قد تكون مرهقة لفرق الجودة من حيث كثرة الأدلة والشواهد المطلوبة لأثباتها.

**اختبار صحة الفرض الثالث:** الذي ينص على أنه "لا يمكن الاستفادة من النماذج الدولية الناجحة المستخدمة في مصر في بناء منظومة معايير قومية أكثر فاعلية" فقد توصل البحث إلى عدم صحة الفرض، فمن خلال دراسة النموذجين الأمريكيين قد أظهر البحث بعض الممارسات الجيدة في معايير (AIAASC) ومعايير (Advanced) التي يمكن الاستفادة منها في تطوير المعايير المصرية وزيادة فاعليتها ومنها:

**ما تميزت به معايير (AIAASC) مثل:**

١- استخدام (AIAASC) لأسلوب قوائم التحقق كأحد الوسائل الهامة لضبط الجودة والتي تتميز بالدقة وسهولة الاستخدام.

٢- تقييم نتائج تحصيل الطلاب لدى (AIAASC) وفق تقييمات ومحكات تقييم خارجية، دون الاقتصار على الاختبارات الداخلية فقط.

٣- مطالبة المدارس بإعادة بناء خطة جديدة للتحسين بعد استلامها لتقرير زيارة الاعتماد، لتتضمن توجيهات وملاحظات فريق الزيارة، وربط جميع أهداف الخطط بتحسين أداء الطلاب سنة إلى أخرى.

٤- الاهتمام بتفعيل زيارت رصد التقدم السنوية والتي تتابع فيها تحسن أداء المدرسي بناء على خطط التحسين وتقارير الزيارات السابقة.

٦- توافر دليل الموظف والذي يتضمن المهام الوظيفية، وتوقات السلوك الشخصي، وتوقعات العمل وتوقعات التعامل مع الطلاب.

٧- توافر خدمات التوجيه والإرشاد الأكاديمي التي تقدم للطلاب لمساعدتهم في رسم خططهم الدراسية التي من شأنها إعدادهم لتحقيق أهدافهم الدراسية والمهنية المستقبلية.

**كما أن أهم ما تميزت به معايير (Advanced):**

١- تتميز هيئة (Advanced) بتقديم الاعتماد البرامجي أو التخصصي، وهذا النوع من الاعتماد لا تقدمه الهيئة القومية لضمان جودة التعليم والاعتماد للمدارس المصرية حتى الآن رغم الحاجة له لتقييم واعتماد المدارس التي تقدم برامج تعليمية ذات طبيعة خاصة مثل مدارس (STEM).

٢- تتيح هيئة (Advanced) ما يسمى بشبكة تحسين (AIN) وهي مجتمع تعلم مهني ضخم يضم جميع المؤسسات التعليمية المعتمدة أو الساعية للحصول على الاعتماد تقدم الهيئة من خلال تلك الشبكة خدمات الدعم الفني فضلاً عن إمكانية التواصل ونقل الخبرات بين المعنيين.

٣- استخدام التقنية الرقمية من خلال ربط المدرسة المتقدمة للاعتماد على منصة (eProve™) وهي الواجهة الإلكترونية للمدرسة لدى (Advanced) والتي تتيح للمدرسة التواصل مع (Advanced) أثناء الانخراط في عمليات الاعتماد.

## التوصيات

بناء على ما استعرضه الباحثون من نتائج فإن الدراسة توصي بما يلي:

١- زيادة معدلات الإنفاق على التعليم؛ حيث أن الإشكالية الحقيقية تكمن في نقص الموارد المالية والبشرية اللازمة للوفاء بالمعايير، أكثر من كونها تتعلق بعيوب في معايير الاعتماد ذاتها وخاصة في ضوء الجدارة التي أثبتتها المعايير الوطنية بالمقارنة بالنموذجين الأمريكيين.

٢- تفعيل دور الهيئة في نشر ثقافة الجودة في المؤسسات التعليمية التوعوية بأهميتها.

٣- تطبيق أكثر من مستوى للاعتماد أسوة بالنموذجين الأمريكيين وهو ما سيحقق المزايا التالية:

أ- استخدام فترة الاعتماد المبدئي كمهلة رسمية لنشر ثقافة الجودة واستكمال ممارساتها.

ب- ضم أكبر عدد ممكن من المدارس تحت مظلة الاعتماد - حتى وأن كان اعتماد غير كامل.

ج- كسر الحاجز النفسي لدى كثير من المدارس تجاه تبني نهج الجودة والاعتماد.

د- التدرج بالمدارس التي ليس لديها امكانية استيفاء المعايير في الوقت الحالي للوصول بها إلى استيفاء جميع المعايير وفق خطط زمنية محددة.

هـ- إطالة أمد عمليات الاعتماد قد تجعل من ممارسات الجودة سلوك متأصل لدى العاملين نظراً لاعتيادهم عليه لفترة طويلة، مما يكسب تلك الممارسات والثبات والاستمرارية التي تفقدها الكثير من مدارسنا بمجرد الانتهاء من زيارة الاعتماد.

٤- تعزيز التعاون بين الهيئة والمركز القومي للتقويم التربوي والامتحانات من المستوى الحقيقي للمستويات التحصيلية للطلاب.

٥- تعزيز التعاون بين الهيئة ووزارة التربية والتعليم لاستكمال أدلة المعلم لجميع المواد والصفوف الدراسية بحيث تحتوي تلك الأدلة على نواتج التعلم في المجالات الثلاثة، واستراتيجيات التدريس والأنشطة المقترحة لتنفيذ تلك النواتج، وخرائط المنهج، وخرائط للنطاق والتسلسل.

٦- زيادة الاهتمام بتفعيل زيارت رصد التقدم السنوية والتي تتابع فيها الهيئة تحسن أداء المدرسي بناء على خطط التحسين وتقارير الزيارات السابقة.

### مستخلصات بحوث مستقبلية

- يوصي الباحثون بإجراء بحوث مستقبلية مجال اقتصايات التعليم تتناول الموضوعات التالية:
- استراتيجيات خفض التكاليف، والبحث عن مصادر غير تقليدية لتمويل مؤسسات التعليم العام.
  - استراتيجيات تفعيل دور المشاركة المجتمعية في مجال التعليم.
  - تفعيل دور الاستثمار الخاص في التعليم.

### المراجع

- أحمد بن عبد العزيز الدندني (٢٠١٠): تطبيق إدارة الجودة الشاملة في مدارس التعليم الثانوي العام بالمملكة العربية السعودية، رسالة دكتوراه غير منشورة، كلية التربية جامعة الملك سعود، الرياض.
- أحمد مختار عبد الحميد عمر (٢٠٠٩): معجم اللغة العربية المعاصر، عالم الكتب، القاهرة.
- أحمد نصحي أنيس الشرييني الباز (٢٠٠٨): الكفاءة الداخلية للتعليم الثانوي العام في مصر في ضوء مدخل إدارة الجودة الشاملة دراسة مستقبلية، رسالة دكتوراه غير منشورة، كلية التربية جامعة المنصورة.
- الأمم المتحدة (٢٠١٣): تقرير التنمية البشرية ٢٠١٣ نهضة الجنوب تقدّم بشري في عالم التنوّع .
- الهيئة القومية لضمان جودة التعليم والاعتماد (٢٠٠٨): دليل اعتماد مؤسسات التعليم قبل الجامعي، القاهرة.
- الهيئة القومية لضمان جودة التعليم والاعتماد (٢٠١٢): مرشد مؤسسات التعليم قبل الجامعي للتقدم والحصول على الاعتماد، القاهرة
- الهيئة القومية لضمان جودة التعليم والاعتماد (٢٠١١): وثيقة المستويات المعيارية لضمان جودة واعتماد مؤسسات التعليم قبل الجامعي مرحلة العليم الأساسي (الإصدار الثالث)، القاهرة.

حامد محمد علي الشمراني(٢٠٠٨): معايير مقترحة للجودة التعليمية في ضوء معايير بالدريج للجودة الشاملة، رسالة دكتوراه غير منشورة، كلية التربية جامعة أم القرى، مكة المكرمة.

حمده بنت محمد المالكي(٢٠١٠): تطبيق معايير الاعتماد الأكاديمي في مدارس التعليم الثانوي العام، رسالة دكتوراه غير منشورة، كلية التربية جامعة أم القرى، مكة المكرمة.

شريف محمد شريف(٢٠٠٢): التعليم والتنمية البشرية في مصر، دراسة تحليلية، رسالة دكتوراه غير منشورة، كلية التربية جامعة المنصورة.

عبد الرحمن عبدالرحمن عبدالرحمن النقيب (٢٠٠٦): الجودة الشاملة في التعليم، دار المسيرة، عمان.

محمد الأمير وعبدالله العوالمية: درجة تطبيق معايير ضمان الجودة في المدرسة الأردنية من وجهة نظر المشرفين التربويين، المجلة الأردنية للعلوم التربوية، مجلد ٧، عدد يناير، عمان، (٢٠١٧).

محمد الريج (٢٠١٣): مدخل المعايير في التعليم، من متسجلات تطوير المناهج وتجويد المدرسة (مركز الأمم المتحدة للتدريب والتوثيق في مجال حقوق الإنسان لجنوب غرب آسيا والمنطقة العربية، [www.undohacenter.ohchr.org](http://www.undohacenter.ohchr.org))

محمد بن عبد الكريم الدحام(٢٠٠٧): الاعتماد الأكاديمي في مؤسسات التعليم العالي وتطبيقاته في الجامعات العربية، بحث غير منشور، قسم الإدارة التربوية، كلية التربية، جامعة الملك سعود، الرياض.

محمود محمد حافظ (٢٠١٢): مؤشرات جودة التعليم في ضوء المعايير التعليمية، دار العلم والإيمان، القاهرة.

يزيد قادة (٢٠١٢): واقع تطبيق إدارة الجودة الشاملة في مؤسسات التعليم الجزائرية مستقبلية، رسالة دكتوراه غير منشورة، كلية العلوم الاقتصادية والتسيير والعلوم التجارية جامعة أبي بكر بلقايد، الجزائر.

Advanced Education Inc (2018): Advanced Accreditation Policies And Procedures For Advanced Accreditation, [Http://Www. Advanced.Org](http://www.advanced.org)

Advanced Education Inc (2018): Advanced Performance Standerds For Schools. [Http://Www. Advanced.Org](http://www.advanced.org)

- American International Accreditation Association For Schools And Colleges (2018):Aiaasc Accreditation, Standards & Indicators, <Http://Www.Aiaasc.Com>
- American International Accreditation Association For Schools And Colleges(2018): Full Accreditation Visit Guide For Schools, <Http://Www.Aiaasc.Com>
- American International Accreditation Association For Schools And Colleges (2018):The Process Of School Improvement, A Guide To Developing A School Profile And School Improvement Plan, <Http://Www.Aiaasc.Com>
- Andreas Schleicher(2007): How The World's Best-Performing School Systems Come Out On Top,Mckinsey & Company, London
- Edward Sallis(2014):Total Quality Management In Education,Roultdgtaylor&Francis Group,London&New Yourk.
- Mona Mourshed; Chinezi Chijioko; Michael Barber(2010): How The World's Most Improved School Systems Keep Getting Better ,Mckinsey& Company, London.

## **THE ROLE OF ACCREDITATION STANDERDS IN IMPROVING THE QUALITY OF BASIC EDUCATION SCHOOLS**

### **A COMPARATIVE STUDU OF NATIONAL STANDERDS WITH SOME INTERNATIONAL MODELS USED IN EGYPT**

[14]

**Ahmed M. El-Sheikh<sup>(1)</sup>; Mahmoud M. Sobh<sup>(2)</sup>  
and Ahmed M. Al-Rifai<sup>(3)</sup>**

1) Post Grad Student, Institute of Environmental Studies and Research, Ain Shams University 2) Faculty of Commerce, Ain Shams University 3) Directorate of Planning and Quality, Directorate of Education Gharbia

#### **ABSTRACT**

In the light of the increasing importance of education in achieving progress and sustainable development for any nation, improving education quality appears to be important for both developed and developing countries. Therefore, this research aims to study the effectiveness of the quality approach in improving the basic education schools in Egypt, and to assess the importance of standards in the quality of education system in the Egyptian basic education institutions, and to analyze the standards of the National Authority for Quality Assurance and Accreditation of Basic Education compared to two months of accreditation standards. International used in Egypt, namely AIAASC standards and AdvanceED standards. The study relied on the use of the comparative approach to determine the similarities and differences between the steps and processes of academic accreditation in the three accreditation bodies. Between the three models with the aim of deriving best practices that can be applied in Egyptian schools.

The study concluded that the Egyptian standards are very comprehensive, flexible and applicable, that they are no less worthy

than the two compared models, but superior to them in many respects, which makes them worthy of reaching the Egyptian schools to a better level than the current situation. The study also revealed some good practices in AIAASC standards and AdvanceED standards, which can be used to develop Egyptian standards and increase their effectiveness. The research also presented a set of recommendations, the most important of which was the necessity of activating the role of the Authority in spreading the culture of quality in educational institutions. In order to verify the true level of student achievement levels, and strengthen cooperation between the Authority and the Ministry of Education to complete teacher guides for all subjects and grades so that the guides contain the learning outcomes in The three areas, and increased interest in activating the monitoring visits are annual progress and in which the body is following improved school performance according to improvement plans and reports of previous visits.